



وثيقة السياسة الوطنية لحماية الطفل
تعزيز البيئة الوطنية لحماية الطفل في العراق

المقدمة

يجري تطوير السياسة الوطنية لحماية الطفل من أجل تحسين حالة الأطفال وما يواجهونه من عنفٍ وسوءٍ للمعاملة. فقد تم جمع الأدلة التي تشير إلى نطاق واسع من الانتهاكات، تتمثل بقسوة العنف ضد الأطفال والتي تتراوح من العنف النفسي والجسدي في المدارس (إذ يعاني من هذا النوع من العنف ما يقارب نسبة 84% من الطلاب)، وتزايد نسب عمالة الأطفال (التي تصل إلى نسبة 18% في المناطق الريفية)، بالإضافة إلى عدد كبير من الأطفال الذين هم في نزاع مع القانون (أكثر من 6,000 طفل)، والأيتام أو الأطفال المودعين في المؤسسات (نسبة 5%). (المرجع: حماية الأطفال في العراق – تحليل الوضع الراهن، تموز/ يوليو 2015)

تم صياغة مسودة السياسة الوطنية لحماية الطفل نتيجة عملية بحث شاملة ومكثفة، بالإضافة إلى جمع المعلومات من خلال المقابلات والاجتماعات مع الشركاء المعنيين في الحكومة والمجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة. تمت عملية جمع المعلومات بالدرجة الأولى على المستوى الوطني في العراق، من خلال مشاركة مصادرها وجميع الأطراف (العاملين مع الحكومة والشركاء المعنيين). وقد شملت أيضاً مراجعة الدراسات الإقليمية والدولية ومراجعة الخبرات المماثلة في بلدان أخرى من أجل تحديد أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها، والتي تتماشى مع نظام حماية الطفل في العراق. واستندت الخطوات الأخيرة في تطوير السياسة الوطنية إلى ورشات تشاورية مع أعضاء هيئة رعاية الطفولة، واليونيسيف وممثلين عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية في بغداد وإقليم كردستان. المشاورات التي أجريت على المستوى الميداني في جميع أنحاء محافظات العراق شملت أكثر من 220 من أفراد المجتمع (الأطفال والآباء والمعلمين وغيرهم) ومقابلات مع أربعين والمزيد من المسؤولين الحكوميين. قد تم دمج نتائج جميع هذه العمليات الاستشارية في هذه الوثيقة.

ولهذا، فإن هذه الوثيقة تعتبر وثيقة سياسة عامة قائمة على الأدلة وتهدف إلى معالجة قضايا حماية الأطفال في العراق، فيمكن اعتبارها وثيقة لصنع القرار وتوجيه الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للسنوات العشر المقبلة من أجل خلق بيئة متكاملة حامية حقاً للأطفال في العراق.

المعضلة الأساسية هي عملياً الضعف في تواجد آليات الوقاية بما في ذلك تلك المرتبطة بالتبليغ عن الانتهاكات الحاصلة، بالإضافة إلى ضعف في التنسيق بين هذه الآليات الموجودة، وغياب الاستجابة الشاملة لحماية الأطفال من سوء المعاملة في العراق. يفتقر النظام الحالي إلى تشريعات شاملة تتوافق مع المعايير الدولية، كما يفتقر إلى آليات لتنفيذ هذه التشريعات والتي تساهم في الحماية. لقد ترسخت معظم هذه التشريعات في تدايير ذات طابع عقابي مع غياب الإعتبارات المتعلقة بالمسببات الأساسية والتي تعتبر أساسية في الوقاية والحماية من سوء المعاملة، وفي تأهيل الأطفال لدماجهم في مجتمعهم والمتابعة اللاحقة.

ب. حجم المشكلة والعوامل المسببة

تم إعداد تحليل الوضع من قبل وزارة العمل والشؤون الإجتماعية وقد تم تحديثه وتوسيعه بناءً على مدخلات تمّ جمعها من عدّة وثائق وبعد مشاورات مع الخبراء المحليين وأصحاب المصلحة. بيّنت دراسة تحليل الواقع حول حماية الأطفال في العراق الإستنتاجات التالية:

تشير البيانات الموجودة ، على الرغم من محدوديتها، إلى وجود عدد من الانتهاكات في ما يخصّ الحماية، حيث يمكن إعتبار العديد منها بالغ الخطورة. على الرغم من صعوبة المقارنة بين البيانات المتوفرة نظراً لكونها تعتمد وحدات قياس مختلفة، فإن الأعداد الكبيرة تشير إلى أن الأسباب تتعدّى نطاق النظم والخدمات القائمة حالياً لحماية الطفل. ويظهر التعمّق في تحليل أسباب الإساءة، وجود ممارسات اجتماعية وضغوطات اقتصادية ونفسية وتهجير وفقدان لمقدمي الرعاية، نتيجة للحروب والحالات العنف وانعدام الأمان المزمّنة. تُعتبر الخلفية التشريعية لجهة معالجة قضايا حماية الطفل غنية نسبياً، إلا أنّها تتناول بالدرجة الأولى نتائج الانتهاكات وعوارضها، حيث تتم معاقبة المرتكبين، دون أن تتناول بطريقة شمولية أسباب هذه الانتهاكات والإساءات وسبل الوقاية منها. أضف إلى ذلك، لم يتمّ تحديث التشريعات لتتوافق مع معايير اتفاقية حقوق الطفل أو الممارسات الفضلى، فالقوانين الحالية موجودة في الوزارات المعنية كل على حدة، دون وجود ترابط بين عملها، أو حتى محاولة توحيد الممارسات فيما بينها، مما انعكس سلباً على آليات التنفيذ غير المترابطة والتي باتت تشكل عبئاً كبيراً بسبب ضعف القدرات. كما أن تلك التشريعات تفتقد إلى أيّ إرتباط أو صلة مع المجتمع، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض مستوى الوعي المتعلق بحقوق الطفل والحماية والانتهاكات والقوانين الحالية ومضونها ودور الخدمات ودور مقدميها، وبالتالي يسود القانون القبلي والذي لا يضمن بالضرورة أفضل الممارسات لصالح حقوق الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، فإن آليات التنفيذ هذه تعتبر في الحد الأقصى غير كافية في معالجة أسباب الإساءة.

كما أن دراسة تحليل الوضع الراهن كشفت عن بعض العوامل الأساسية المسببة للخطر من العنف والإساءة لدى الأطفال، وهي:

1. المواقف تجاه العنف
2. نقص في مهارات مقدمي الرعاية
3. الفقر وظروف اقتصادية صعبة
4. فقدان الرعاية الأبوية
5. الإجهاد والكآبة عند الأهل ومقدمي الرعاية
6. التسرب المدرسي
7. الوضع الأمني والعنف في المجتمع
8. النزوح القسري

العمل من أجل حماية الأطفال في العراق من العنف والإساءة لن يكتمل أو يكون مجدياً وله استدامة إن لم يتم التوجه والتعامل مع هذه العوامل الأساسية.

ج. منهجية السياسة

إن مسودة السياسة المقترحة مبنية على نتائج تحليل الوضع واستنتاجات البحوث حول الممارسات الفضلى لإطار عمل سياسات وطنية لحماية الطفل على المستويين الإقليمي والدولي.



الرسم البياني ١: نموذج بيئة حامية للطفل

في هذه الوثيقة، يتم تعريف الطفل كونه الفتى أو الفتاة تحت سنّ الـ 18، كما حدّدتها إتفاقية حقوق الطفل. يسترشد هذا النهج بنموذج "بيئة حامية للطفل" (أنظر إلى الرسم البياني ١)، بالإضافة إلى كونه متجذر في المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل، والتي تدعو إلى ضمان جميع الاعتبارات لنمو وبقاء الطفل وضمن المصلحة الفضلى له، والمشاركة وعدم التمييز في جميع السياسات والبرامج والتطبيقات، وهذا يتماشى مع الالتزام الذي قطعتة الحكومة العراقية من خلال توقيعها إتفاقية حقوق الطفل عام 1994.

من هذا المنطلق، وبعد جولة من المناقشات المعمّقة، اتفق أعضاء هيئة رعاية الطفولة على تبني الأسس التالية في عملية تصميم وتطبيق سياسة حماية الطفل في العراق:

- أن تركز على حقوق الطفل.
- أن تروّج للمساواة والإنصاف في الخدمة والفرص لجميع الأطفال على حد سواء.
- أن تكون سياسة شاملة تتضمن سلسلة الحماية كاملة من الوقاية، إلى التدخل، إلى التأهيل، إلى المتابعة وإعادة الدمج في المجتمع.
- أن تتبنى "نهج النظم" أي أنها تنظر إلى جميع القطاعات والخدمات بشكل متكامل وتعتمد التنسيق والتماهي ما بينها لبناء بيئة حامية كاملة.

تسعى مسودة وثيقة السياسة هذه والتي تتضمن إطار العمل والآليات والإجراءات والأنشطة المتعلقة به، إلى دعم أو تطوير العدد الأكبر من هذه العناصر لبيئة حامية للطفل قدر الإمكان.

د. النتائج والاستراتيجيات المدرجة ضمن مسودة السياسة

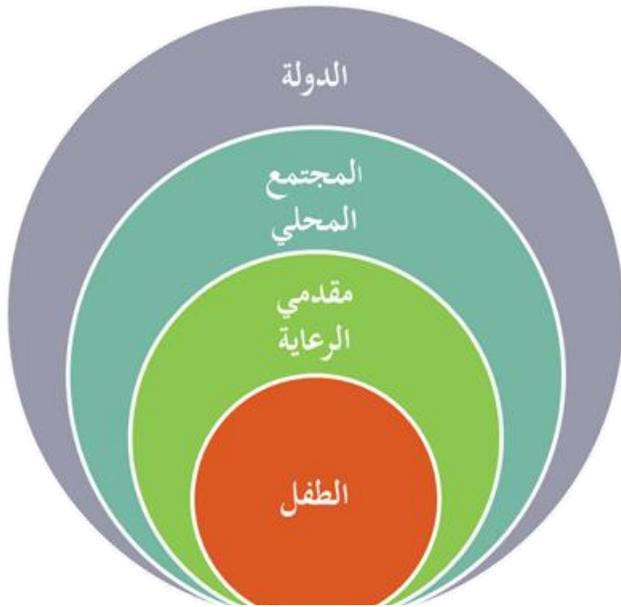
انطلاقاً من نتائج تحليل الوضع وعرض المعضلة الأساسية التي تم ذكرها في القسم أعلاه، فإن الغاية المقترحة لسياسة حماية الطفل في العراق هي التالية:

تهدف السياسة الوطنية لحماية الطفل إلى حماية جميع الأطفال من العنف والإساءة والإستغلال والإهمال في الظروف كافة، وعلى امتداد سلسلة الحماية من الوقاية إلى إعادة التأهيل وإعادة الدمج بما في ذلك دعم الأطفال ضمن أسرهم ومجتمعاتهم.

بناء على ما تقدّم، تسعى السياسة إلى تحقيق النتائج التالية خلال السنوات العشرة القادمة:

- 1- حماية الأطفال من خلال إطار تشريعي يضمن حقوقهم ويلبي احتياجاتهم بشكل كلي بما ينسجم مع المعايير الدولية .
- 2- العيش الامن للأطفال ضمن أسر ومجتمعات محلية داعمة تعزز حماية حقوقهم وضمان نموهم لتحقيق أقصى إمكاناتهم.
- 3- تعزيز مشاركة الاطفال في طرح قضاياهم ومناقشتها واقتراح حلول لها .

- 4- حصول الأطفال والعائلات على الدعم الكافي قبل وقوع الخطر لتعزيز سلامتهم والتدخل المبكر، وحمايتهم من عوامل الخطر والإهمال والإستغلال والإساءة .
- 5- حصول الأطفال الذين تعرضوا للعنف او سوء المعاملة أو الإستغلال. على الدعم والرعاية التي يحتاجونها لتعزيز رفاهيتهم وتسهيل إعادة دمجهم في مجتمعاتهم.
- 6- بيئة عيش آمنة داعمة للأطفال المتضررين او المتأثرين بالنزاع والنزوح القسري ،ضمن أسرهم والمجتمعات التي يعيشون فيها.
- 7- وجود نظام شامل للرصد وجمع البيانات حول قضايا حماية الطفل. تتقاطع هذه النتيجة وتساهم في تحقيق كل النتائج .
- 8- أليات المتابعة والتنفيذ والتقييم .



الرسم البياني 2: أصحاب المصلحة المعنيين بحماية الطفل من

الأكثر قرباً إلى الطفل إلى الأكثر بعداً

تركز السياسة على تحقيق هذه النتائج، وتوضح الاستراتيجيات والبرامج التي يجب وضعها لهذه الغاية. يتضح مباشرة من منهج "بيئة حامية للطفل" ومن تحليل الوضع الراهن (يوليو 2015)، أنه يمكن تحقيق النتائج بفعالية إذا تم تحديد الأدوار والمسؤوليات للجهات ذات الصلة ولمقدمي الخدمات، وإذا تم توفير الدعم اللازم لهم في تنفيذ مهامهم. وتتضمن تلك الجهات الحكومة بتشريعاتها وخدماتها، والمجتمع المحلي بعاداته الإجتماعية وتقاليدها ومقدمي الرعاية. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الأطفال هم جزء لا يتجزأ من إستكمال إطار الحماية الخاص بهم ويجب دعم هذا الدور من خلال مشاركتهم الفعالة في صياغة السياسة وتطبيقها.

النتيجة 1: حماية الأطفال من خلال إطار تشريعي يضمن حقوقهم ويلبي احتياجاتهم بشكل كلي بما ينسجم مع المعايير الدولية.

الهدف الاستراتيجي	الأليات	الخطوات	الجهات المعنية	الدور القيادي	التحديات	إدارة المخاطر
مراجعة وتعديل أو إلغاء القوانين والتشريعات التي تنتهك حقوق الطفل وتعارض مع المعايير الدولية ذات الصلة.	<ul style="list-style-type: none"> تطوير آلية موحدة لمراجعة القوانين: 1- اجراء دراسة مسحية للنصوص والمواد القانونية. 2- مقارنة النصوص التشريعية بالمواثيق الدولية ذات الصلة وإزالة التناقض في القوانين الوطنية النافذة إن وجد. 3- وضع اقتراحات تعديلات و/ أو إضافة مواد و/ أو ابداء الرأي حولها 	<ul style="list-style-type: none"> تكليف لجنة لمراجعة القوانين في مجلس شوري الدولة (وزارة العدل) من قبل مجلس الوزراء، عضوية ممثل عن هيئة رعاية الطفولة، مع وصف واضح لمهامها. تنسيق منظم من قبل هيئة رعاية الطفولة ولجنة الأسرة والطفل في البرلمان لمتابعة مسار مراجعة القوانين وموافقة مجلس الوزراء ومصادقتها من قبل البرلمان. 	<ul style="list-style-type: none"> هيئة رعاية الطفولة مفوضية حقوق الانسان مجلس النواب العراقي مجلس شوري الدولة لجان حقوق الإنسان منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الطفل إضافة الى الجهات المعنية 	هيئة رعاية الطفولة	-تعارض بعض القوانين مع قيم وأعراف المجتمع. - الإسراع في إقرار قانون هيئة رعاية الطفولة	كسب الدعم مع اللجان البرلمانية، والتنفيذية، مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الاجتماعية
تأسيس فريق عمل مختص ضمن الهيئة يعني بإقتراح: <ul style="list-style-type: none"> مشاريع قوانين جديدة تعديل القوانين الموجودة أو إلغاءها إنفاذ ومراقبة تنفيذ القوانين المتعلقة بحماية الطفل. 	<ul style="list-style-type: none"> توضيح دور الفريق ومعايير عمله وأعضائه: <ul style="list-style-type: none"> - أخصائيين ملمين بالجوانب القانونية وحقوق الطفل. - عاملين اجتماعيين ومفتشين مختصين بتوثيق مسار تنفيذ القانون وما يعيق تنفيذه. وضع آلية التوثيق والمراجعة تكون دورية وتستمد من توثيق لمسار تطبيق القوانين، والتعامل مع الثغرات الموجودة في القوانين المبرمة. وضع آلية مراجعة دورية لتحديث القوانين بما يرد من مستجدات في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والمعايير والممارسات الحديثة الفضلى <p>مثال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قانون رعاية الاحداث. - قانون الطفل. - قانون العمل. - مشروع قانون العنف الاسري. - قانون الأحوال الشخصية رقم 1959/188 (تحديد سن الزواج) - إنضمام العراق إلى البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل. - قانون للطوارئ يعالج الحالات الناجمة عن الازمات. 	<ul style="list-style-type: none"> هيئة رعاية الطفولة مجلس شوري الدولة ومجلس الوزراء واللجان المختصة بالبرلمان مفوضية حقوق الانسان لجان المرأة المجلس الأعلى لشؤون المرأة لجنة من الخبراء المختصين تكليف مختصين لمتابعة الموضوع مع لجنة شؤون الأسرة والطفل بالبرلمان الدوائر التقنية في الوزارات المعنية بتنفيذ ومراقبة القوانين 	هيئة رعاية الطفولة	- ضمانات إستدامة العمل - إنتظام دورية الاجتماعات - مدى تخصصية الاعضاء	- وضع إطار مرجعي واضح يحدد الأدوار والمسؤوليات - إقتراح حوافز تشجيعية ومعنوية	

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
				- قانون التعليم . - قانون الحماية .		
كسب تأييد العشائر - التسريع في إصدار التعديلات لتسهيل إنفاذ القوانين	• القيم القبلية والعشائرية السائدة • الوضع الامني غير المستقر • سياسة إعادة هيكلة مؤسسات الدولة • تقليص الانفاق الحكومي	• وزارة العدل	• هيئة رعاية الطفولة • مفوضية حقوق الانسان • المعاهد والمراكز التدريبية • وسائل الإعلام • مديرية شؤون العشائر • وزارة الشباب والرياضة • منظمات المجتمع المدني • وزارة الشؤون الاجتماعية • نقابة المحامين • منظمات المجتمع المدني • وزارة العمل • مجلس النواب • مجلس القضاء الاعلى	• تفعيل دور مجلس رعاية الأحداث وفقاً لقانون رعاية الأحداث. • تصميم حملات توعية تتوجه للرأي العام، وترتجح لحقوق الطفل في الحماية وتشرح القوانين النافذة وآليات تنفيذها. • تصميم برامج تدريبية على القوانين وآليات تنفيذها في جميع المعاهد المعنية (الشرطة، القضاء، العاملين الاجتماعيين، معلمي المدارس) • تدريب مباشر أثناء أداء العمل العاملين في القطاعات الحكومية ذات الصلة بتنفيذ القوانين. • إشراك العشائر ووجهائها لتوطيد دور القانون في حماية الأطفال. - إنشاء غرف إستماع في جميع المحافظات مجهزة بالوسائل التقنية المرئية- السمعية لتسجيل إقادات الاطفال وتجنبيهم الإستجوابات المتكررة • الإسراع في إصدار قانون الإدعاء العام • عقد الندوات وورش العمل والخروج بتوصيات فعالة لتعزيز دور التقابلات.	○ بناء قدرات المشرّعين وواضعي السياسات ومنفذيها على تشريعات حماية الطفل ، ووضع السياسة الوطنية لحماية الطفل، والمعايير الدولية والمبادئ التوجيهية ○ رفع مستوى الوعي العام حول السياسة الوطنية لحماية الطفل والقوانين والتشريعات النافذة، وآليات وهياكل تطبيقها. ○ تفعيل دور الإدعاء العام في إنفاذ القوانين الخاصة بحماية الطفل. ○ تفعيل دور نقابة المحامين والاتحادات والمنظمات الحقوقية المعنية بهذا المجال.	• تعزيز تنفيذ القوانين والتشريعات من خلال التأكد من وجود السياسات والهياكل المناسبة لتنفيذها وبناء قدرات المعنيين وزيادة الوعي بهذه القوانين.
- طلب الدعم من بقطاع الاتصالات والقطاع الخاص - تحفيز الاعلام على المساهمة في الترويج للخط	- مجانية الخط - الوصول الى فئات الاطفال الاكثر نهميشاً - توفير الخدمات على المستوى الوطني	الشرطة المجتمعية	• هيئة رعاية الطفولة • مفوضية حقوق الانسان • الشرطة والشرطة المجتمعية • الأحداث • الوزارات المعنية بتقديم الخدمات المباشرة مع المجتمع المحلي • المفتشيات الحكومية • النقابات العمالية • شبكة الاعلام العراقي	- إنشاء خط ساخن مجاني يعمل 24 ساعة لتلقي شكاوى الأطفال وتعميم أرقامه. - توفير وتدريب جهاز بشري متخصص لتشغيل الخط ويعمل على تقديم خدمات المشورة والتوجيه والإحالة • تنفيذ حملات إعلامية وإعلانية تستهدف الاطفال لتعريفهم بالخط.	• تأسيس خط ساخن/ خطوط ساخنة على المستويات الوطنية/ الإقليمية في جميع أنحاء البلد للتبليغ عن أي إنتهاكات، • دعم اليات التبليغ على المستوى المحلي	• تصميم آليات للإبلاغ عن الإنتهاكات في حماية الأطفال المنصوص عنها فيالقوانين النافذة.

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
			<ul style="list-style-type: none"> • وجهاء المجتمع المحلي • المنظمات المحلية غير حكومية • نقابة المحامين 	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير مهارات العاملين الاجتماعيين وغيرهم من العاملين الذين هم على احتكاك دائم مع المجتمع المحلي وذلك في مجال التعرف على الأدلة وعلى علامات الإساءة والإستغلال، وعلى أساليب التبليغ والتدخل القانوني لأجل حماية الطفل. • بناء شراكات مع أعضاء المجتمع المحلي للتعاون في تحديد الإساءات والتبليغ عنها، والمشاركة في تطبيق القوانين. • تعزيز شرطة الأحداث والمحامين والقضاة العاملين بقضايا الأحداث. • إنشاء مركز متعدد القطاعات بين الوزارات لتلقي التقارير وإجراء الإحالات، مع شروط واضحة وتوصيف وظيفي دقيق للفرق المشاركة. 		
لقاء حوار مع المعنيين لمناقشة مهام وأدوار الآلية	- ضعف الموارد المالية وضعف الحوكمة	مفوضية حقوق الانسان	<ul style="list-style-type: none"> • وزارة العدل • الامانة العامة لمجلس الوزراء 	<ul style="list-style-type: none"> • إصدار القوانين التنظيمية لإنشاء الهيكلية إستنادا الى المعايير الدولية • وضع آلية العمل ولائحة معايير لاختيار فريق العمل المساعد والهيكلية التنظيمية والادارية • نشر الوعي حول وجود الآلية وكيفية الاستفادة من خدماتها، وتأمين الموارد المالية والبشرية 	<ul style="list-style-type: none"> - إيجاد آلية واضحة ضمن إطار مستقل (ombudsman) يسمح بتقديم شكاوى تتعلق بانتهاكات حقوق الطفل من قبل الأبطال أنفسهم أو من ينوب عنهم 	•

النتيجة 2 : العيش الآمن للأطفال ضمن أسر ومجتمعات محلية داعمة تعزز حماية حقوقهم وضمان نموهم لتحقيق أقصى إمكاناتهم.

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
<ul style="list-style-type: none"> الإستعانة بالجهات الداعمة الوطنية والاقليمية 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف المخصصات المالية صالة الموارد البشرية المتخصصة ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة تعارض توجهات الجهات الرسمية وغير الرسمية الظروف الامنية 	<ul style="list-style-type: none"> هيئة رعاية الطفولة 	<ul style="list-style-type: none"> هيئة رعاية الطفولة اللجان المختصة بالبرلمان، وعلى مستوى المحافظات والأقضية الشرطة والشرطة المجتمعية وشرطة الاحداث وزارة التربية وزارة الصحة والبيئة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مفوضية حقوق الانسان الوزارات الأخرى ذات العلاقة المعنية بخدمات تقدم على مستوى المجتمع المحلي مديرية شؤون العشائر قادة المجتمع المحلي ورجال الدين والمختابر منظمات المجتمع المدني القضاة الاطباء القطاع الاكاديمي 	<ul style="list-style-type: none"> برامج تدريبية متخصصة لرفع قدرات جميع العاملين في المرافق والمؤسسات الاجتماعية والتربوية والصحية والثقافية وعلى مستوى المجتمع المحلي على الممارسات الفضلى في التعامل مع الأطفال لتعزيز حقوقهم وحمايتهم من أي إساءة واستغلال. اعتماد المعايير العلمية في تقييم الاداء العاملين، متابعة تكييف طريقة العمل إلى أن تصبح إعتبارات الوقاية من الإساءة من حيث القرارات وسبل التنسيق متكاملة. إستحداث دبلوم متخصص حول حماية الطفل إنشاء مركز تدريب وإعداد مستمر لتطوير كفايات وتعزيز مهارات العاملين المهنيين مع الاطفال 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز دور أعضاء الإرتباط لدى هيئة متابعة قضايا حماية الطفل مع الوزارات واللجان وكذلك الحكومة والبرلمان والإدارات المعنية على مستوى المحافظات. دعم الشرطة المجتمعية ووحدات حماية الأسرة بكوادر متخصصة من كلا الجنسين. تفعيل دور المرشد التربوي ومكاتب الخدمة الإجتماعية والنفسية المدرسية والاجتماعية في الوزارات المعنية. التوجه إلى وجهاء المجتمع المحلي مثل المختابر والعشائر ورجال الدين وبناء قدراتهم كشركاء أساسيين في ترويج الممارسات الفضلى في التعامل مع الأطفال لصون حقوقهم وحمايتهم من أي إساءة واستغلال. تضمين مناهج الاعداد الاساسي للقضاة والمهنيين العاملين مع الاطفال مقررات عن حقوق الطفل وحمايته. 	<ul style="list-style-type: none"> بناء قدرات جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بالأسرة والطفل
<ul style="list-style-type: none"> استدراج مصادر تمويل من القطاع الخاص من باب المسؤولية المجتمعية تدريب الكوادر 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف وجود ثقافة مجتمعية ضامنة لحقوق الطفل صالة الموارد المالية 	<ul style="list-style-type: none"> هيئة رعاية الطفولة 	<ul style="list-style-type: none"> هيئة رعاية الطفولة معاهد وبرامج التدريب للمعلمين والعاملين الصحيين والعاملين الاجتماعيين وغيرهم وزارة التربية والتعليم وزارة الصحة والبيئة 	<ul style="list-style-type: none"> المناصرة وكسب الدعم مع رجال الدين من خلال لقاءات ونقاشات للخطباء ورجال الدين لتشجيع الخطاب الديني المعتدل ونبذ الممارسات التقليدية الخاطئة. انتاج برامج تلفزيونية 	<ul style="list-style-type: none"> التعاون مع رجال الدين لاستثمار الخطاب الديني في تعزيز حماية الطفولة والتدبير بالسلوكيات التقليدية والثقافية المسيئة للأطفال. توظيف الإعلام في نشر المعرفة على حقوق الأطفال 	<ul style="list-style-type: none"> رفع مستوى الوعي والتثقيف لصناعة رأي عام صديق ومتقبل لحماية الطفل توعية وتنقيف الاسرة على الممارسات السلمية في التعامل

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
على كيفية تفعيل " الاتصال من أجل التنمية"	عدم فهم " الاتصال من أجل التنمية" من الجهات الحكومية		<ul style="list-style-type: none"> شبكة الاعلام العراقي وزارة التربية / مديرية المناهج وزارة الثقافة الصحافة والإعلام المرئي والمسموع الجامعات ومراكز البحوث وزارة الشباب والرياضة 	<ul style="list-style-type: none"> تأقش مشكلات الطفولة وتهدف الى تغيير السلوكيات السلبية المتعلقة بتنشئة الاطفال إطلاق مسابقة سنوية لأفضل منتج اعلامي يروج لحقوق الطفل و لحماية الطفل من العنف مشاركة الاعلام في صياغة حملات التنقيف تخصيص مساحة لبث التنويهات والاعلانات الاجتماعية اعداد " مدونة لسلوك الاعلامي الصديق للاطفال" والترويج لها وتبنيها من قبل المؤسسات الاعلامية كافة الاستفادة من مجالس الآباء والمعلمين لنشر المواقف الإيجابية والممارسات الفضلى واحترام حقوق الطفل. تعديلا للمناهج التربوية لتعزيز حماية الطفولة ونبذ المواقف والممارسات التقليدية والثقافية السلبية وكذلك تعزيزها بمفاهيم حقوق الطفل . تنظيم حلقات توعية للاهل حول اساليب التنشئة السليمة والتعامل مع الاطفال بطريقة خالية من العنف تمكين الاسر عبر تنظيم برامج تدريبية للأهل والمقبلين على الزواج حول المهارات الحياتية وكيفية تنشئة الاطفال 	<ul style="list-style-type: none"> ونبذ المواقف السلبية تجاه الأطفال، والتعريف عن الأساليب البديلة للعنف في التعامل مع الأطفال. توظيف تكنولوجيا الاتصال في الترويج لحقوق الأطفال وتنمية الطفل والأسرة. إدماج الرسائل الإيجابية لتعزيز الإحترام تجاه الأطفال والتي تروج لحماية الطفل في جميع الخدمات العامة - كخدمات الصحة الأولية - أومراكز التنمية الإجتماعية. تنسيق العلاقة بين جميع شركاء التنمية (القوى الفاعلة في المجتمع المحلي) والقطاع العام والخاص بتظافر الجهود لنشر ثقافة تحترم حقوق الطفل. تعزيز دور القطاعات الترفيهية والرياضية في نشر ثقافة اللاعنف ضد الطفل إدماج مبدأ " الاتصال من أجل التنمية" في عمليات التخطيط 	<ul style="list-style-type: none"> مع الاطفال / البدائل الايجابية للتاديب تعزيز دور الاعلام الترويجي والتنقيفي وتشجيعه لتبني ودعم قضايا حماية الطفل

النتيجة 3 : تعزيز مشاركة الاطفال في طرح قضاياهم ومناقشتها وإقتراح حلول لها.

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
إقتراح آليات قانونية لتأسيس برلمان الاطفال	• الثقافة المجتمعية • البيروقراطية الحكومية	هيئته رعاية الطفولة	<ul style="list-style-type: none"> • هيئته رعاية الطفولة • برلمان الأطفال • والجهة الراعية له • المجالس المحلية والبلديات • وزارة الشباب والرياضة • وزارة التربية • مفوضية حقوق الانسان • المنظمات غير الحكومية • هيئة الاعلام والاتصال العراقية 	<ul style="list-style-type: none"> • بناء قدرات المجالس المحلية والبلديات لتعزيز دور ومكانة الأطفال وتمكينهم من المشاركة الفعالة. • التوسع في بناء الأندية ومراكز الشباب وتطوير تلك القائمة منها كي تصبح مساحات لمشاركة الشباب والشابات وانخراطهم بالأمور التي تعنيهم في مجتمعاتهم. • تنظيم حملات للتشجيع على التطوع وإستثمار قدرات المتطوعين في مناهضة العنف ضد الاطفال • تطوير وتفعيل دور المجالس الطلابية وصندوق الشكاوى ضمن المدارس • إنشاء المجالس البلدية للاطفال بحيث تشمل كافة الفئات العمرية والقطاعات وتعزيز دورها في تبني قضايا حماية الاطفال من العنف - إنتاج دليل تدريبي حول مشاركة الاطفال - تنظيم ورش عمل لتمكين الاطفال من مهارات المشاركة الديمقراطية • تكوين لوبي إعلامي من الاطفال أنفسهم ليهتم بقضاياهم والترويج لها 	<ul style="list-style-type: none"> • تأسيس برلمان الطفل العراقي وتفعيل دوره في تمثيل جميع فئات الاطفال في العراق، وفي التأثير على القرارات والسياسات المتعلقة بالأطفال. • تأسيس المراكز المجتمعية في الأفضية كافة كمركز يخدم جميع فئات المجتمع المحلي (أطفال، نساء، مسنين، أشخاص ذو إعاقات، لاجئين، إلخ) بما يعزز العلاقات المجتمعية الإيجابية ويروج لمشاركة الاطفال والشباب. • تطوير بيئة مدرسية صديقة للطفل لتعزيز حقوقه ومشاركته وتمثيلة مثل اللجان الطلابية. • بناء قدرات الاطفال أنفسهم والعاملين معهم ومن أجلهم حول المشاركة الحقيقية والفعالة. 	<ul style="list-style-type: none"> • تأسيس قنوات رسمية وغير رسمية للمشاركة الفعالة للأطفال في المسائل المتعلقة بهم على كل المستويات محلياً، وإقليمياً ووطنياً. • تعزيز دور الطفل في المشاركة عبر تمكينه وتثقيفه على الحقوق والمهارات الحياتية

النتيجة 4: حصول الأطفال والعائلات على الدعم الكافي قبل وقوع الخطر لتعزيز سلامتهم والتدخل المبكر، وحمايتهم من عوامل الخطر والإهمال والاستغلال والإساءة.

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
<ul style="list-style-type: none"> التوجه الى وزارة المالية لزيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم المنظمات الدولية المانحة القطاع الاهلي 	<ul style="list-style-type: none"> نقص الموارد المالية ضعف الوعي الاسري والمجتمعي إنعدام التنسيق بين المراكز التدريبية للوزارات ذات العلاقة مجلس النواب مستوى التعليم الرسمي والخاص التضخم في عدد التلاميذ في الصف الواحد عدم وجود مرافق للترويح والترفيه في المدرسة. 	هيئة رعاية الطفولة	<ul style="list-style-type: none"> وزارة التربية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وزارة المالية هيئة رعاية الطفولة وزارة التجارة مجالس المحافظات والمجالس المحلية وزارة الثقافة مجلس النواب منظمات المجتمع المدني المنظمات الدولية اضافة الى الجهات المعنية 	<ul style="list-style-type: none"> التوسع في برامج التعليم غير النظامي (التعليم المسرّع، اليافعين، محو الامية) للاحاق الطلاب المتسربين من المدارس، وخاصة الأطفال المعرضين للخطر مثل الفتيات، والأطفال ذوي الإعاقة، الخ تطوير برامج التعليم غير النظامي، بما في ذلك برامج محو الأمية، وبرامج التدريب المهني، وتوفير فرص التعليم للأطفال غير القادرين على الذهاب إلى المدرسة النظامية (مثل الأطفال العاملين، الفتيات المتزوجات في سن مبكر، وما إلى ذلك) ربط موضوع التسرب المدرسي بنظام البطاقة الترميمية وتعزيز استخدام الإعانات المشروطة والمنح المدرسية. تضمين المناهج التربوية المدرسية الحماية الذاتية للأطفال وأنشطة تشجع على نبذ العنف والتسامح و قبول الآخر وحقوق الطفل توسيع دور المرشد التربوي في تعزيز وقاية الاطفال والكشف المبكر عن الاساءة 	<ul style="list-style-type: none"> تطبيق إلزامية التعليم لجميع الأطفال وتوفير بيئة تربوية آمنة لكل الأطفال. تقديم رعاية صحية أولية وقائية يسهل وصول الأطفال إليها. تهيئة بيئة ثقافية وإجتماعية ونفسية مساندة تدعم رفاه الاطفال وتعزز حمايتهم. 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير الخدمات التعليمية، الصحية، الاجتماعية والنفسية للطفل بشكل متكامل.
	<ul style="list-style-type: none"> النقص في التخصيص المالية الموارد ضعف آليات المراقبة والضبط 	هيئة رعاية الطفولة	<ul style="list-style-type: none"> هيئة رعاية الطفولة وزارة الاتصالات هيئة الاتصالات والاعلام شركات الاتصالات شركات القطاع الخاص وزارة التربية وزارة التجارة 	<ul style="list-style-type: none"> إقتراح قانون لضمان توفير الإجراءات التقنية لمنع إستغلال الأطفال على الإنترنت وحمايتهم من المحتويات الإباحية ومعاينة المسيئين. تشكيل لجنة وطنية تعنى بسلامة الأطفال على الإنترنت تضم الوزارات المعنية ولاسيما الاتصالات وشركات مزودي خدمات الإنترنت لتنسيق الجهود وإقتراح الخطط الوقائية الإستباقية إعداد مناهج تعليمي متخصص حول سلامة الأطفال على الإنترنت وإدخاله ضمن مقررات التعليم الأساسي. 	<ul style="list-style-type: none"> إيجاد إطار قانوني وهيكلية لحماية الاطفال من سوء استخدام الانترنت 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز سلامة الأطفال على الإنترنت

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
				<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء وحدات شرطة متخصصة تعنى بملاحقة جرائم المعلوماتية والتحقق فيها وحظر المواقع المسيئة ... - إصدار مطبوعات ونويز منشورات بأعداد كبيرة وبطريقة مبسطة موجهة للأطفال والأهل والموجهين ... 		
	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف الوعي الاسري والمجمعي بمخاطر الالعب 	هيئة رعاية الطفولة	<ul style="list-style-type: none"> • هيئة رعاية الطفولة • وزارة التجارة • وزارة التربية • وزارة الداخلية • هيئة الجمارك • الاعلام الحكومي والاهلي 	<ul style="list-style-type: none"> - تشديد الرقابة على المعابر الجمركية في عملية ضبط إستيراد الالعب العنيفة. - الالتزام بمعايير السلامة - حملات توعية وتوجيه في المدارس حول الالعب العنيفة ومضارها. 	<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل قانون حظر إستيراد الالعب العنيفة 	<ul style="list-style-type: none"> • الوقاية من إنتشار الالعب المحرصة على العنف
<ul style="list-style-type: none"> • عقد ندوات توعوية وورش عمل لتفعيل دور الشركاء 	<ul style="list-style-type: none"> • القيم والعادات • عدم إستجابة من بعض الشركاء في المجتمعات المحلية • غياب دور مكاتب الخدمة الإجتماعية 	هيئة رعاية الطفولة	<ul style="list-style-type: none"> • هيئة رعاية الطفولة • وزارة الصحة والبيئة • وزارة التربية • وزارة العمل والشؤون الاجتماعية • اضافة الى الجهات المعنية 	<ul style="list-style-type: none"> • ندوات ولقاءات مع أعضاء المجتمع المحلي للمناصرة على قضايا حماية الطفل. • إنتاج ادلة توعية مبسطة حول مسائل حماية الاطفال . • القيام بزيارت منزلية من قبل المعنيين لرصد حالات التعرض للاطفال 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز وتوسيع دور مراكز للرعاية الصحية الأولية في الأفضية والنواحي في الكشف المبكر عن الأطفال والأسر المعرضين لخطر الإساءة والاستغلال. • توسيع مكاتب الخدمة الإجتماعية في الوزارات وتعزيز صلاحياته. 	<ul style="list-style-type: none"> • توسيع دور العاملين في المجتمع المحلي والذين هم على احتكاك مباشر مع الأطفال والأسر في التعرف والكشف عن الأطفال والأسر المعرضين لخطر الإساءة والاستغلال
<ul style="list-style-type: none"> • ايقاف الاسر على تشجيع الاطفال على ارتياد المدارس • رفع عدد المفتشين • تطبيق شروط سلامة في اماكن العمل 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف قدرات المفتشين • شمول المراقبة والتفتيش • إمكانية العمل غير النظامية. • عدم تعاون ارباب العمل مع الجهات المعنية • ثقافة الاسر التي تدعم عمل الاطفال • عدم وجود البيئة المدرسية الجاذبة للطفل 	وزارة العمل	<ul style="list-style-type: none"> • وزارة العمل • وزارة الداخلية • الشرطة المجتمعية • وزارة التربية 	<ul style="list-style-type: none"> - دعم الأسر المحتاجة وربطها بشبكة الخدمات الإجتماعية القائمة في العراق • تشجيع القطاع الاهلي والخاص لدعم مشروعات إنتاجية تستهدف أسر الأطفال العاملين • تزويد العاملين في أجهزة الرقابة والتفتيش بالمهارات اللازمة حول شروط السلامة والمعايير الواجب توفرها لحماية الأطفال 	<ul style="list-style-type: none"> • توفير البدائل لرفع مستوى دخل أسر الأطفال العاملين • تفعيل الرقابة والتفتيش على اماكن العمل 	<ul style="list-style-type: none"> • الحد من عمل الاطفال وأسوأ أشكاله

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
دعم وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> • شح الموارد المالية • الافتقار الى قاعدة بيانات متكاملة • الإستهداف الدقيق للأسر الفقيرة. • عدم وجود حضانات في مراكز العمل 	مجلس الوزراء	<ul style="list-style-type: none"> • وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - دائرة التشغيل والقروض • وزارة التخطيط • وزارة التربية • المنظمات الغير الحكومية • مجلس الوزراء • وزارة المالية • مجالس المحافظات 	<ul style="list-style-type: none"> • إيجاد أدلة إرشادية ترشد الاسر الى كيفية الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات المعنية. • تقديم رزمة للحماية الاجتماعية لمساندة الأسر التي تضم أطفال تمّ تصنيفهم كمعرضين لخطر الإساءة والإستغلال بحيث يتم ربط معايير هذه الرزمة بعناصر الخطر والتهميش المحدّدة. • تطوير برامج تدريبية وبرامج دعم لمشاريع مدرة للدخل للأسر الفقيرة والمعرضة للتهميش والمخاطر وكذلك تلك التي فقدت معيّلها الأساسيوترأسها امرأة. • توسيع دور مكاتب التوظيف وبرامج تدعم الأسر التي تعاني من ضيقة إقتصادية بإيجاد فرص عمل كريمة لمن يعيّلها. • تسهيل الوصول إلى برامج التعليم والتدريب المهني الرسمية ومجالات العمل للشباب المعرضين للتهميش والمخاطر. 	<ul style="list-style-type: none"> • شمول الأسر المعرضة للتهميش والمخاطر ببرامج القروض بنظام الامن الاجتماعي. • إعادة تفعيل مراكز الارشاد الاجتماعي 	<ul style="list-style-type: none"> • تحسين المستوى الإقتصادي والمعيشي للأسر التي تواجه ظروف صعبة، بما في ذلك الأسر التي تعيّلها امرأة.
<ul style="list-style-type: none"> • الاستعانة بالمنظمات الدولية والقطاع الخاص 	<ul style="list-style-type: none"> • الاوضاع الامنية • الموارد المالية • قلة التنسيق بين الجهات المعنية 	<ul style="list-style-type: none"> • هيئة رعاية الطفولة 	<ul style="list-style-type: none"> • هيئة رعاية الطفولة • وزارة الصحة والبيئة • وزارة التربية • أخصائيين في الدعم النفسي الإجماعي • منظمات المجتمع المدني • وزارة العمل والشؤون الاجتماعية • اضافة الى الجهات المعنية 	<ul style="list-style-type: none"> • استخدام اساليب التربية الايجابية لتعزيز السلوك الجيد والابتعاد عن استخدام العقاب البدني واللفظي مع الاطفال في المدارس • وضع برامج متخصصة الاطفال الذين عانوا من الصدمات النفسية • دمج برامج الدعم النفسي الاجتماعي في المناهج المدرسية. 	<ul style="list-style-type: none"> • طرح وتوسيع برنامج الصحة النفسية في المجتمع المحلي على أن يكون مناسب اجتماعياً وثقافياً، وإلحاق جميع الأنشطة التابعة لأنظمة الخدمات المحلية بهذا البرنامج. • تعزيز مجموعات الدعم الأسري ودعم الأقران لتخفيف الصدمة والأثار الناجمة عن تجارب سلبية للأطفال المعرضين للإساءة أو العنف. • تعزيز مفاهيم التسامح والتعايش السلمي وقبول الآخر ومفاهيم الوحدة الوطنية واستخدام المورث الثقافي في تعليم الاطفال 	<ul style="list-style-type: none"> • توفير برامج الدعم النفسي الاجتماعي لجميع الأسر، والأطفال المهمشين كالأيتام، والأطفال ذوي الإعاقة وغيرهم.

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
<ul style="list-style-type: none"> • الاستعانة بالمنظمات الدولية • تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي 	<ul style="list-style-type: none"> • قلة الموارد البشرية المتخصصة • ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي • غياب التوعية على مخاطر الادمان في المناهج المدرسية 	<ul style="list-style-type: none"> • هيئة رعاية الطفولة 	<ul style="list-style-type: none"> • هيئة رعاية الطفولة • وزارة الصحة والبيئة • وزارة العمل والشؤون الاجتماعية • وزارة التربية • وزارة الشباب • مجلس القضاء الاعلى • اللجنة العليا للادمان • وزارة الداخلية • شبكة الاعلام العراقي 	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم برامج إرشادية لتوعية الأسرة والأطفال على مخاطر الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية - تضمين المناهج التعليمية في مختلف المراحل حتى الجامعية • مقررات خاصة بالوقاية والإرشاد حول مخاطر الإدمان • تدريب مجموعات شبابية للعمل في الأحياء والمناطق الأكثر عرضة للتواصل مع الأطفال ونشر الوعي بينهم 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة الوعي العام حول مخاطر المخدرات والوقاية منها 	<ul style="list-style-type: none"> • التوعية والإرشاد للأطفال والأسر حول مخاطر الإدمان

النتيجة 5: حصول الأطفال الذين تعرضوا للعنف أو سوء المعاملة أو الإستغلال على الدعم والرعاية التي يحتاجونها لتعزيز رفاهاتهم وتسهيل إعادة دمجهم في مجتمعاتهم

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
<ul style="list-style-type: none"> - تحسين وزيادة المنظمات المحلية والدولية في تنفيذ برامج الاطفال. - زيادة التنسيق ووضع اليات بين المؤسسات المختصة والجهات ذات الصلة 	<ul style="list-style-type: none"> - ضعف التخصيصات المالية. - قلة عدد مراكز الابواء وعدم توزعها على النطاق الجغرافي. - بصورة عادلة. - ضعف في عدد وتوزع الكوادر المتخصصة في هذا المجال. - ضعف في آليات التنسيق بين الجهات المختصة. 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة العمل والشؤون الإجتماعية 	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الداخلية • مديرية حماية الأسرة • مديرية الشرطة المجتمعية • شرطة الاحداث - وزارة العدل • مجلس القضاء الأعلى • مكاتب دراسة الشخصية - وزارة العمل والشؤون الإجتماعية - وزارة الصحة والبيئة - منظمات المجتمع المدني - المستشار الوطني للصحة النفسية - وزارة التخطيط - إضافة الى الجهات المعنية - الجامعات والمعاهد والاكاديميين 	<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل وتعزيز دور الشرطة ووحدات حماية الاسرة في عملية الرصد والمراقبة - الترويج للسياسات والهيكل التي تعزز ربط للاطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين واللجوء الى المؤسسات افبوانية كملاد آخر وفقاً للمعايير الدولية. - تعزيز خدمات مكاتب حماية الأسرة. - تفعيل دور الشرطة المجتمعية كصلة الوصل بين المواطن (الأسرة) ومراكز الشرطة، وتعزيز سيادة القانون. - تعزيز قدرات وأدوار شرطة الاحداث والقضاة وغيرهم من المعنيين بتنفيذ أفضل الممارسات للتعامل مع الأطفال الذين يعانون من نزاع مع القانون، بما في ذلك البدائل عن الإحتجاز وإخلاء السبيل المشروط. - تعزيز خدمات البحث الاجتماعي لحالات العنف ضد الأطفال وإيجاد الحلول الملائمة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة . - تحسين بروتوكولات البحث الاجتماعي ضمن الإجراءات القضائية في المحاكم. - التأكد من أن جميع الخدمات تحترم حقوق الأطفال في 	<ul style="list-style-type: none"> - ضمان ان يؤخذ بنظر الاعتبار درجة الخطورة في وضع الطفل ووضعه في اسر بديلة او مؤسسات الابواء كملاد آخر. - ضمان تواجد جميع المؤسسات الخدمية للتعامل مع الأطفال ضحايا الإساءة والعنف التي تستوفي المبادئ التوجيهية الدولية للسلامة والحماية من حيث البيئة المبنية وتنظيمها وبروتوكولات التشغيل. وتشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر، دائرة شرطة الاحداث، دار الملاحظة للاحداث ما قبل المحاكمة، دور إصلاحية للاحداث بعد المحاكمة، ووحدات حماية الأسرة والمراكز المتخصصة الأخرى المدرجة أدناه. - تطوير الخدمات الخاصة بدور ابواء الأيتام. - تعزيز آليات الرصد للإبلاغ وإعداد التقارير عن إساءة المعاملة أو العنف والإستغلال في دور الإبواء ومراكز الإحتجاز، أو أي برامج أخرى تنفذ للأطفال ضمن دور الرعاية. - تأسيس للرصد والتقييم المستمرين للمؤسسات التي تقدم الخدمات والبرامج لضمان تليتها بالكامل لبروتوكولات الحماية والحقوق، والكشف والتعامل مع أي فجوات يتم كشفها من حيث القدرات أو الآليات التنفيذية. - وضع اليات إحالة متكاملة بين جميع مؤسسات الابواء ومراكز الإحتجاز وبقيّة المؤسسات تخضع للمعايير الدولية. 	<ul style="list-style-type: none"> - ضمان تواجد الخدمات والبرامج المتكاملة للأطفال ضحايا العنف والإساءة والإهمال. - تعزيز المؤسسات والخدمات وتقوية دورها

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
				مراكز الاحتجاز وتتبع الممارسات الفضلى(بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والتدريب المهني، ومستويات المعيشة المادية)		
	<ul style="list-style-type: none"> ضعف الكفاءات المتخصصة بهذا المجال. ضعف التنسيق بين الجهات المختصة. 		<ul style="list-style-type: none"> وزارة الصحة والبيئة/ دائرة الصحة العامة المستشار الوطني لصحة النفسية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية دائرة إصلاح الأحداث دائرة ذوي الاحتياجات الخاصة وزارة التربية / الإرشاد التربوي وزارة التربية/ المديرية العامة للمناهج منظمات المجتمع المدني المعاهد التدريبية والجامعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وزارة الداخلية. وزارة المالية. 	<ul style="list-style-type: none"> بناء قدرات حول المهارات المتعلقة بالخدمات لإعادة التأهيل وحول المبادرات التي تربط بين المساعدة المؤسسية وتلك المجتمعية. - بناء القدرات في مجالات إدارة حالات العنف الجنسي، ورعاية الأطفال الناجين من العنف وسوء المعاملة. - تدريب قوى إنفاذ القانون على كيفية الاستماع وأخذ إفادة الطفل ضحية الإعتداء الجنسي بطريقة سرية وتراعي خصوصيته (التحقيق الجنائي forensic interview) - توفير خدمات صحية، إجتماعية، تأهيلية ونفسية متخصصة، وتقديم الإستشارات القانونية للأطفال ضحايا العنف الجنسي. 	<ul style="list-style-type: none"> تصميم وتنفيذ برامج تدريبية لمجالات الدراسة في العمل الاجتماعي، التعليم، علم النفس، والصحة العامة وغيرها من البرامج ذات الصلة لمبادئ حماية الطفل وذلك بهدف تعميم المفاهيم وأفضل الممارسات المتعلقة بحماية الطفل. مراجعة وتطوير مناهج التعليم الجامعي بشكل مستمر وكذلك مناهج معاهد الشرطة والمعلمين ومعاهد التدريب الأخرى حول الخدمة المدنية للموظفين الحكوميين. إنشاء آليات للجوائز التي تشجع على توظيف واستبقاء الموظفين الكفاء. مثل وضع هياكل للترقية، وجوائز الجدارة، وفرص للدراسة، والمزايا العينية، وغيرها. 	<ul style="list-style-type: none"> ضمان كفاءة العاملين مع الأطفال وتطوير قدراتهم في هذا المجال.
<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ برامج إعلامية متخصصة للضغط لزيادة التخصيصات المالية. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف التخصيصات والامكانيات المادية والبشرية. وجود عادات وتقاليد مجتمعية. 	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وزارة التربية والتعليم (الإرشاد التربوي) منظمات المجتمع المدني وزارة الشباب والرياضة إضافة الى الجهات المعنية منظمات دولية الاعلام وشبكة الاعلام العراقية. وزارة التعليم العالي والجامعات. وزارة الصحة. القطاع الخاص 	<ul style="list-style-type: none"> إعادة تأهيل ودمج الأطفال العاملين وإلحاقهم بالنظام التعليمي الأساسي أو المهني عبر تصميم برامج تعليم غير نظامي وتوفير برامج تدريب مهني مكثف ومراكز محو أمية للأطفال العاملين . عقد ملتقيات ودورات حول موضوع إعادة الدمج. تمكين اقتصادي لبعض الأطفال بما يتوافق مع سن العمل وفق قانون العمل العراقي ومحدداته 	<ul style="list-style-type: none"> تحسين برامج دعم الأطفال والشباب الذين يجري إعادة دمجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية بعد انتهاء مدة إعادة تأهيلهم داخل المؤسسات. دعم الأسر والأسر الممتدة والمجتمعات، ليكونوا شركاء في عملية إعادة الدمج لمنع تكرار الاساءة. تطوير برامج وتدخلات لرفع التوعية وتوظيف خدمات الإرشاد التربوي في المدارس لدعم هذه البرامج. الاستثمار في بناء وتوظيف شراكات مع المجتمع المحلي للتعامل مع المواقف السلبية تجاه الأطفال الذين أنهوا مرحلة إعادة التأهيل والعمل على إعادة دمجهم. 	<ul style="list-style-type: none"> تأهيل الأطفال الذين تعرضوا للعنف وإعادة ادماجهم مع المجتمع وتتبع أوضاعهم لمنع تكرار تعرضهم للعنف او الإساءة اليهم.

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
			والمؤسسات المهنية.		<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز دور الباحث الاجتماعي أو الباحثة الاجتماعية في متابعة وضع كل طفل تعرض للإساءة أو الاستغلال، وتحديداً في المراحل الانتقالية لإعادة التأهيل والإدماج. • تأسيس قنوات وشبكات مع منظمات المجتمع المدني كشركاء أساسيين في عملية الأدماج ما بعد التأهيل. 	

النتيجة 6: بيئة عيش آمنة داعمة للأطفال المتضررين أو المتأثرين بالنزاع وبالنزوح القسري، ضمن أسرهم وضمن المجتمعات التي يعيشون فيها.

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
<ul style="list-style-type: none"> - وضع خارطة طريق للأهداف لضمان وصول الخدمات وتلبية الاحتياجات. - توفير الموارد وتخصيصها 	<ul style="list-style-type: none"> - ضعف القدرة على تلبية الاحتياجات أثناء الازمات - ضعف التنسيق بين الوزارات المعنية - ضعف التخصيصات المالية 	<p>الامانة العامة لمجلس الوزراء</p>	<ul style="list-style-type: none"> - مجلس الوزراء والوزارات المختصة (الهجرة والمهجرين، العمل، التربية، الصحة والبيئة، البلديات، المالية، مفوضية حقوق الإنسان، التخطيط) - مجالس المحافظات - منظمات المجتمع المدني والهلال الأحمر - المنظمات الدولية - هيئة رعاية الطفولة - جميع الجهات المعنية - وزارة الداخلية 	<ul style="list-style-type: none"> - توسيع عملية التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية في تقديم الدعم لحماية الطفولة. 	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد البحوث العلمية للتعرف على واقع الاطفال أثناء الازمات والطوارئ. - إدماج احتياجات الأطفال المتضررين من النزاع والنزوح في جميع الخدمات والنظم القائمة. 	<p>تشكيل فريق داخل خلية الأزمة، يرتبط مع جميع الوزارات والجهات المعنية ويكون مسؤولاً عن ضمان حماية الطفل.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - توفير الموارد المالية - المراقبة الامنية المواكبة لعملية الاستجابة والتدخل 	<ul style="list-style-type: none"> - قلة الموارد المالية - قلة توفر الكوادر المتخصصة في اماكن النزوح - صعوبة الوصول الى بعض مناطق النزوح - ضعف التنسيق بين الجهات المعنية - عدم قدرة البنية التحتية المحلية على إستضافة أعداد جديدة 	<p>فريق العمل المعني بحماية الطفل في خلية الأزمة بالتنسيق مع هيئة رعاية الطفولة</p>	<ul style="list-style-type: none"> - القطاع الحكومي(جميع الوزارات المعنية) - المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية - مجالس المحافظات - وزارة الشباب والرياضة - وزارة الثقافة / دار ثقافة الاطفال - وزارة التجارة - جميع الجهات المعنية 	<ul style="list-style-type: none"> - توفير أماكن سكن كافية وملائمة من مخيمات وملاجئ مناسبة للنازحين في حالة استمرار الطوارئ. - توفير الغذاء المتنوع والصحي والذي يلبي إحتياجات الأطفال. - توفير المستلزمات الحياتية والخدمات الصحية الأولية الأساسية. - تقديم الخدمات التعليمية المستمرة من خلال إنشاء مدارس مؤقتة وإلحاق الطلاب في المدارس الموجودة. - توفير فرص ووسائل اللعب والترفيه بما يتلاءم مع المرحلة العمرية للأطفال. - توفير آليات لإدارة الحالات الخاصة 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع برامج حماية الأطفال من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن حالات الطوارئ، بما في ذلك العنف بكافة أشكاله، تجنيد الاطفال، عمل الأطفال، وزواج الأطفال، الخ - ضمان شمول جميع الأطفال من الفئات الهشة الذين يمكن أن يحرّموا من الوصول الى برامج الطوارئ، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، والفتيات، وغيرها. - بذل الجهود لتعزيز برامج لم تشمل الأسرة 	<p>وضع برامج واضحة ومنسقة في جميع القطاعات من أجل الاستجابة للطوارئ، ومن أجل ضمان حماية الأطفال أثناء النزاع أو النزوح.</p>

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
				والدعم النفسي والاجتماعي للفتيان والفتيات بما تتناسب مع أعمارهم.		
<ul style="list-style-type: none"> - توفير الموارد المالية - المراقبة الامنية المواكبة لعملية الاستجابة والتدخل 	<ul style="list-style-type: none"> - قلة الموارد المالية - قلة توفر الكوادر المتخصصة في اماكن النزوح - صعوبة الوصول الى بعض مناطق النزوح - ضعف التنسيق بين الجهات المعنية - عدم قدرة البنية التحتية المحلية على إستضافة أعداد جديدة 	<ul style="list-style-type: none"> فريق العمل المعني بحماية الطفل في خلية الازمة بالتنسيق مع هيئة رعاية الطفولة 	<ul style="list-style-type: none"> - القطاع الحكومي(جميع الوزارات المعنية) - المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية - مجالس المحافظات - وزارة الشباب والرياضة - وزارة الثقافة / دار ثقافة الاطفال - وزارة التجارة - جميع الجهات المعنية 	<ul style="list-style-type: none"> - توفير أماكن سكن كافية وملاتمة من مخيمات وملاجئ مناسبة للنازحين في حالة استمرار الطوارئ. - توفير الغذاء المتنوع والصحي والذي يلبي إحتياجات الأطفال. - توفير المستلزمات الحياتية والخدمات الصحية الأولية الأساسية. - تقديم الخدمات التعليمية المستمرة من خلال إنشاء مدارس مؤقتة وإلحاق الطلاب في المدارس الموجودة. - توفير فرص ووسائل اللعب والترفيه بما يتلاءم مع المرحلة العمرية للأطفال. - توفير آليات لإدارة الحالات الخاصة والدعم النفسي والاجتماعي للفتيان والفتيات بما تتناسب مع أعمارهم. 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع برامج حماية الأطفال من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن حالات الطوارئ، بما في ذلك العنف بكافة أشكاله، تجنيد الاطفال، عمل الاطفال، وزواج الاطفال، الخ - ضمان شمول جميع الأطفال من الفئات الهشة الذين يمكن أن يحرموا من الوصول الى برامج الطوارئ، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، والفتيات، وغيرها. - بذل الجهود لتعزيز برامج لمّ شمل الاسرة 	<ul style="list-style-type: none"> وضع برامج واضحة ومنسقة في جميع القطاعات من أجل الاستجابة للطوارئ، ومن أجل ضمان حماية الأطفال أثناء النزاع أو النزوح.
	<ul style="list-style-type: none"> - العادات والتقاليد - النظرة الاجتماعية السائدة الى العمل في المجال النفسي. - عدم إعتراف النظام العام بموارد الطب 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة الصحة والبيئة 	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الصحة والبيئة - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - المستشار الوطني للصحة النفسية - المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمتطوعين. - وزارة الشباب 	<ul style="list-style-type: none"> - ضم وإدماج إعتبرات الدعم النفسي في جميع بروتوكولات برامج الطوارئ. - بناء القدرات على الممارسات الفضلى والأدوات الفعالة لتمكين العاملين المختصين من تقديم 	<ul style="list-style-type: none"> - تدريب جميع الفرق العاملة في الطوارئ على المبادئ والأساليب الأساسية في الدعم النفسي الاجتماعي. - تأسيس مراكز أو عيادات للدعم النفسي والاجتماعي وخاصة في مناطق النزاع. - عقد تعاون مع جهات دولية متخصصة لتبادل الخبرات في 	<ul style="list-style-type: none"> توفير برامج دائمة في الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات التأهيل.

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
	<ul style="list-style-type: none"> النفسي المتوفر على المستوى المحلي. نقص الخبرة والموارد البشرية والاختصاص. 		<ul style="list-style-type: none"> وكافة الجهات المعنية وزارة التربية وزارة الهجرة والمهجرين مجالس المحافظات والحكومات المحلية. 	<ul style="list-style-type: none"> الدعم النفسي والاجتماعي الهادف لتسهيل الشفاء واسترداد العافية، والتي تم تكييفها بما يناسب السياق والوضع الراهنين. تدريب وتأهيل الملاكات التعليمية على أساليب التعامل مع النازحين والمتضررين في مناطق النزاع. حشد موارد إضافية من المجتمع المحلي للاهتمام بالاطفال المتأثرين بالنزاع. 	<ul style="list-style-type: none"> مجال التعامل مع الاطفال المتأثرين بالنزاع. 	
<ul style="list-style-type: none"> وجود جهة مختصة أوفر الدعم النفسي الاجتماعي لإعادة إدماج الاطفال في مجتمعاتهم مع الاستعانة بخطة مرتبة يساهم في تمكين الاطفال وتنمية قدراتهم ومهاراتهم. 	<ul style="list-style-type: none"> الايديولوجيات العقائدية الصعوبات المالية قلة وجود المختصين في التعامل مع الاطفال ضحايا النزاعات. 	<ul style="list-style-type: none"> فريق خلية الازمة بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة العدل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وزارة التربية وزارة الشباب والرياضة وزارة الثقافة /المركز الثقافي للطفولة مفوضية حقوق الإنسان المنظمات غير الحكومية المستشار الوطني للصحة النفسية مجالس المحافظات القطاع الخاص المنظمات الدولية غير الحكومية وزارة التخطيط وزارة الداخلية وزارة الهجرة 	<ul style="list-style-type: none"> استهداف الأطفال والشباب من خلال: <ul style="list-style-type: none"> نشاطات تعليمية هادفة وبناءة برامج في التدريب المهني برامج للعمل وتأمين العيش اللائق تطوير برامج للتأهيل وإعادة دمج الأطفال المشاركين في النزاع المسلح لإعادتهم إلى حالة الإنسجام الاجتماعي. 	<ul style="list-style-type: none"> وضع خطط وبرامج وطنية لإعادة الإدماج المدعومة من قبل المجتمعات المحلية، لوقاية وحماية الأطفال والشباب من المشاركة مع القوات والجماعات المسلحة، من خلال: <ul style="list-style-type: none"> المساعدة المستهدفة، بما في ذلك الأطفال المفرج عنهم أو الذين هربوا من الجهات المسلحة، والأطفال المعرضين للخطر والشباب مثل اللاجئيين والنازحين والعائدين، والأطفال ذوي الإعاقة، المفصولين عن عائلاتهم والأطفال غير المصحوبين، فاقدى الاوراق الثبوتية...إلخ؛ التنمية الاقتصادية المحلية وسبل العيش والبنية التحتية، بما في ذلك التعليم والفرص المهنية. إعادة الادماج الاجتماعي والتماسك الاجتماعي والمشاركة والمصالحة. حظر استخدام الأسلحة 	<ul style="list-style-type: none"> حماية الأطفال من الاستغلال للمشاركة في النزاع المسلح ودعم الذين تخلصوا أو أفرج عنهم من القوات والجماعات المسلحة.

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
					<ul style="list-style-type: none"> - الصغيرة والأسلحة الخفيفة. - تنمية قدرات مقدمي الخدمات لتلبية حاجات الفئات المستهدفة من الاطفال. - الاستجابة والتمكين استنادا للنوع الاجتماعي. - الإعلام والتوعية المجتمعية 	
	-		-	-		وقاية الاطفال والشباب من الانخراط في النزاعات المسلحة

النتيجة 7: وجود نظام شامل للرصد وجمع البيانات حول قضايا حماية الطفل: تتقاطع هذه النتيجة وتساهم في تحقيق كل النتائج

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
التزام الدولة بتوزيع الأدوار	- ضعف التنسيق - تعدد المرجعيات	• هيئة رعاية الطفولة	<ul style="list-style-type: none"> • هيئة رعاية الطفولة • مفوضية حقوق الانسان • وزارة التربية • وزارة العمل والشؤون الإجتماعية • وزارة العدل • وزارة الصحة والبيئة • وزارة الداخلية • مقدمو الخدمات من الجهات الحكومية وغير الحكومية • الجامعات 	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير إجراءات وأدوات عمل واضحة لجمع البيانات والرصد ، المتابعة والتقييمفي جميع القطاعات . • تدريب مقدمي الخدمات في القطاعين الحكومي وغير الحكومي والعاملين في الخطوط الامامية على كيفية استخدام الأدواتفي الرصد والمتابعة والتقييم. • الاطلاع على النماذج المتوفرة على المستوى الوطني في الادارات المختصة، وتوحيدها. • ضمان مراقبة آليات التنفيذ، أي مراقبة فعالية الخدمات في كيفية التعامل مع الأطفال، بما في ذلك وضع الأطفال خلال إعادة التأهيل والدمج. 	<ul style="list-style-type: none"> • توسيع دور مقدمي الخدمات من الجهات الحكومية وغير الحكومية والذين يتواصلون مباشرة مع العائلات والأطفال، لرصد وتوثيق الانتهاكات عند حصولها وإحالتها. • دعم قدراتهم بالأدوات اللازمة لتحديد وتقييم الخطر والتبليغ عنها ومتابعتها بطريقة مناسبة. • الحفاظ على التحديثات في البيانات المبلغ عنها وفقاً لبرنامج مراجعة دوري. 	<ul style="list-style-type: none"> • إشراك جميع مقدمي الخدمات في عملية جمع المعلومات.
		هيئة رعاية الطفولة	<ul style="list-style-type: none"> • هيئة رعاية الطفولة • مفوضية حقوق الانسان • وزارة التربية • وزارة العمل والشؤون الإجتماعية • وزارة العدل • وزارة الصحة والبيئة • وزارة الداخلية • المكتب الوطني للإحصاء • وزارة التخطيط • الجامعات/ الأكاديمية • المنظمات غير الحكومية 	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء بحوث كمية ونوعية حول قضايا حماية الطفل. • تنظيم لقاءات مع الخبراء الاكاديميين العاملين في شؤون صحة المجتمع وتحفيزهم على تبني الموضوع في الدراسات • تشجيع المؤسسات المانحة على دعم دراسات متخصصة بحماية الاطفال 	<ul style="list-style-type: none"> • تشجيع الجامعات ومراكز الدراسات على إجراء البحوث 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز عملية تطوير الابحاث العلمية لدراسة حجو وأنماط العنف
			<ul style="list-style-type: none"> • هيئة رعاية الطفولة • مفوضية حقوق الانسان • المجالس المحلية • وزارة الداخلية • مراكز في المجتمع المحلي • المنظمات غير الحكومية 	<ul style="list-style-type: none"> • رفع الوعي ضمن المجتمع حول قضايا حماية الأطفال والتشريعات المعمول بها لحمايتهم. • وضع نظام رصد محلي للحالات وربطه بالآلية الوطنية • تدريب المجالس المحلية والمحافظات والجمعيات الأهلية على تشخيص وتوثيق المعلومات • إنشاء لجان من الأطفال والشباب وتدريبهم 	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء آليات يثق بها أفراد المجتمع المحلي من حيث درجة موثوقيتها وسريتها وربطها بنظام المعلومات الوطني. 	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء نظام للرصد و استيفاء البيانات على المستوى المحلي

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
			<ul style="list-style-type: none"> وزارة الشباب والرياضة كافة الجهات المعنية 	<ul style="list-style-type: none"> للقيام بهذه المهام من دون تدخل الراشدين أو قادة المجتمع المحلي. 		
	<ul style="list-style-type: none"> ضعف الموارد المالية ضعف التنسيق والربط بين الاجهزة الحكومية الاستدامة في دورية البيانات وتدققها 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة التخطيط المركزي للاحصاء 	<ul style="list-style-type: none"> هيئة رعاية الطفولة مفوضية حقوق الانسان وزارة التربية وزارة العمل والشؤون الإجتماعية وزارة العدل وزارة الصحة والبيئة وزارة الداخلية وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء منظمات المجتمع المدني مراكز الأبحاث/الأكاديميا 	<ul style="list-style-type: none"> إعداد قاعدة بيانات وطنية مركزية حول مؤشرات متوافقة مع إتفاقية حقوق الطفل وضع نظام متكامل وموحد لإستيفاء التقارير والبيانات من الجهات المعنية في المؤسسات الحكومية. بناء قدرات الجهات المعنية على كيفية اعداد التقارير المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل إنشاء مركز معلومات وتوثيق ودراسات للطفولة، توفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات المصدقية لتسهيل مهمة صناع القرار لتحديد الأولويات الوطنية 	<ul style="list-style-type: none"> بناء نظام لإدارة المعلومات متين لجمع البيانات وإصدار التقارير المفيدة للمناصرة وإعداد الخطط والموازنات. العمل على التكامل والترابط بين قواعد البيانات هذه، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات. 	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء قاعدة بيانات ونظام معلومات منهجي لقياس مدى فعالية البرامج و مراقبة التقدم المحرز في مجال النهوض بحقوق الطفل

النتيجة 8: آليات المتابعة والتنفيذ والتقييم

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
			<ul style="list-style-type: none"> وزارة الصحة والبيئة وزارة التربية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إضافة الى الجهات المعنية 	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء لجان محلية استشارية لحماية الطفل من الفاعلين في المجتمع المحيط، و ممثلّي الأهالي والأطفال، لتكون بمثابة لجان تساهم في الكشف عن أي تغيير في أوضاع الأسرة قد يسهم في تعرض أطفالها إلى خطر الإساءة أو الاستغلال 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز لجان التنسيق المحلية وخلق مجموعات داعمة ومناصرة لقضايا حماية الطفل. 	<ul style="list-style-type: none"> تأسيس شراكات مع أعضاء المجتمع المحلي للكشف عن الأطفال المعرضين لخطر الإساءة وأسرهم. تأسيس فريق عمل مركزي واخر على مستوى المحافظات للإشراف ومتابعة وتقييم سير العمل بالاستراتيجية إنشاء مرصد للصفولة
			<ul style="list-style-type: none"> وزارة الصحة والبيئة وزارة التربية وحدات حماية الأسرة الشرطة المجتمعية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المراكز المختصة مثال مراكز الصحة النفسية المنظمات غير الحكومية 	<ul style="list-style-type: none"> وضع بروتوكول تدخل أولي للتدخل المبكر مع الأسر والأطفال لتفادي وقوع خطر الإساءة والاستغلال. بناء شبكة خدمات الإحالة الفعّالة بما في ذلك المراكز الصحية، العاملين الإجماعيين، الخبراء، الشرطة المجتمعية، وحدة حماية الأسرة، شبكة الحماية الاجتماعية، المدارس وربطها بلجان المجتمع المحلي التي سيتم تشكيلها. إنشاء نظام لربط المعلومات بين القطاعات وإدارتها لرصد ومتابعة حالات الإحالة 	<ul style="list-style-type: none"> وضع إجراءات تنفيذية موحدة للكشف والاحالة الى الخدمات المتخصصة 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز التنسيق الواضح والفعال بين القطاعات، وبالتالي بناء شبكة الخدمات للإحالة الفعّالة.
			<p>تطوير البنى القطاعية القائمة وتعزيز دورها في التخطيط المتكامل وتشجيع اللامركزية في المرافق والخدمات</p>	<ul style="list-style-type: none"> إجراء دراسة موسعة عن آليات حماية الطفل القائمة بهدف تطويرها وتعزيز دورها على مستويات التدخل المبكر، العلاج والتأهيل إنشاء لجان حماية الطفولة وتدعيمها بالخبرات الفنية المتخصصة وتدريب كوادرها. وضع إجراءات معيارية 	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء نظام وطني لحماية جميع الأطفال في الدولة ضمن مقاربة متعددة الإختصاصات 	<p>تطوير البنى القطاعية القائمة وتعزيز دورها في التخطيط المتكامل وتشجيع اللامركزية في المرافق والخدمات</p>

إدارة المخاطر	التحديات	الدور القيادي	الجهات المعنية	الخطوات	الآليات	الهدف الاستراتيجي
				<p>موحدة لرصد حالات العنف ضد الأطفال والتبليغ عنها والتدخل والإحالة الى الخدمات المتخصصة.</p> <p>- تعديل، إستحداث التشريعات والانظمة والتعليمات لتناسب مع الآليات الجديدة لحماية الطفل</p> <p>- إستحداث اختصاصات جامعية لتخريج كوادر مهنية متخصصة للعمل مع الأطفال</p> <p>- تدريب متخصص لمقدمي خدمات الحماية: العدالة الجنائية، الصحة، التنمية الاجتماعية، التعليم، المنظمات غير الحكومية.</p>		